

الديمقراطية في تونس تخوض امتحاناً طعماً

حفصة الأبياري

باحثة في أورسام

د

في تونس، لم يؤدي توالي الحكومات والرؤساء بعد ثورة الياسمين إلى أي إصلاح جذري بخصوص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل وإن هذه الأخيرة زادت حدة، خصوصاً في ظل جائحة كوفيد-19.

«

في أواخر السنة الماضية، شهدت تونس اضطرابات عن العمل ومظاهرات تندد بتدري الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لقد تم تجنيد الشرطة وكل سلطات الأمن لكبح انتشار هذه الاحتجاجات. مع دخول 2021 م، لم تستجب حكومة هشام المشيشي لمطالب الشعب، الشيء الذي أشعل غضب الطبقة المتوسطة، وأدى إلى امتداد الاحتجاجات من المدن الأكثر تهميشاً، مثل (قابس،

للتنديد بالقمع وإحياء ذكرى تصفية أحد رموز الحرية والعدالة. الحقيقة هي أن هذه المشاهد تمثل نقطة تحول في مسيرة الشعب من أجل إتمام مشروع الديمقراطية. باختصار، ديمقراطية تونس تخوض امتحانا صعباً للغاية، فهل ستمكّن من عبور هذا الامتحان بنجاح؟

أين تكمن صعوبة هذا الامتحان؟

تكمن صعوبة اجتياز امتحان الديمقراطية بتونس في تعدد أسباب الفشل. في عام 2011 م، الأسباب الرئيسية الذي دفعت البوعزيزي إلى

باجة) إلى المدن الساحلية مثل (صفاقس، تونس العاصمة). في 26 يناير، توفي شاب وجرح آخر نتيجة عنف الشرطة تجاه المتظاهرين واستخدامها للغاز المسيل للدموع عشوائياً. في هذا السياق، أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً مناصراً للضحيتين، تدعو فيه إلى فتح تحقيق. إن كان لهذا الأمر دلالة، فهي أولاً إنسانية وثانياً سياسية، لأن وفاة الشاب المدعو هيكّل راشدي تحيي لحظة وفاة محمد البوعزيزي سنة 2011 م، واندلاع ثورة الياسمين. في 6 فبراير 2021، الموافق للذكرى الثامنة للاغتيال شكري بلعيد، تجمع قرابة 2000 شخص من مختلف الأعمار

فيفري

اجتماعي
تلافات
اسوية





جائحة كوفيد-19. فالتزايد السريع لعدد المصابين والمتوفين لم يتطابق مع القدرة الاستيعابية لقطاع الصحة، مما أجبر عمال الصحة على «اختيار» المرضى الذين سيتم استقبالهم في المستشفيات. علاوة على هذا، فإن الجائحة وكل النتائج والإكراهات المترتبة عنها ساهمت في زيادة كشف الفساد الإداري واستغلال المناصب، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية وعجز الميزانية. لذا من الواضح أن المدن المهمشة هي التي شهدت بداية الاحتجاجات، لأن سكانها كانوا من المتضررين الأوائل.

مع هذا تزامن قمع للحريات الفردية، على رأسها حرية التعبير. خلال الأشهر الماضية، ألقى القبض على العديد من الناشطين الحقوقيين بسبب نشر

لأن الديمقراطية لا تقتصر على تنظيم انتخابات محلية ورئاسية شفافة وإعلان الفائز.

يقترن مدى ديموقراطية دولة معينة بقدرة حكامها على احترام العقد الاجتماعي الذي يربطهم بالشعب بما أن هذا الأخير صوت لفائدتهم، ومن أبرز شروط هذا العقد هو توفير العدالة والمساواة وكل الأمور المقترنة بتقدير الإنسان واحترامه. عند غياب هذا الشرط، تصبح الديمقراطية زائفة، وبالتالي مهددة من قبل أبسط الأمور.

في تونس، لم يؤدي تنالي الحكومات والرؤساء بعد ثورة الياسمين إلى أي إصلاح جذري بخصوص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل وإن هذه الأخيرة زادت حدة، خصوصاً في ظل

اضرام النار في جسده وخروج الشعب إلى الشارع هي الفقر، انعدام العدالة الاجتماعية وخطورة سلطات الأمن على الطبقة المتوسطة والفقيرة. على عكس بعض الدول العربية التي شهدت ولازالت تشهد صراعات دامية (سوريا، ليبيا) والدول التي شهدت احتواء المظاهرات (الجزائر، المغرب)، فقد كانت تونس حالة استثنائية أو «فرادة عربية» كما لقبها الباحث صفوان المصري. بإرادة الشعب، تمت إطاحة نظام زين العابدين بن علي، الحاكم منذ عام 1987 م، وتم العمل على بناء دستور يضمن لكل ذي حق حقه ويضع ركيزة مجتمع مدني قوي. لكن، هل تقتصر الديمقراطية فقط على السماح لأفراد المجتمع بالمشاركة في الانتخابات؟ الجواب هو طبعاً لا،

بـ"طرف" قوة خارجية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي التي تدخلت في ليبيا، والتي كان تدخلها من بين العوامل التي نتجت عنها الحرب. فقد كان التونسيون مسؤولين بشكل تام عن إسقاط النظام، ويرجح هذا لأسباب تاريخية واجتماعية، منها تأثير حكم الحبيب بورقيبة على عقلية المواطن، في ترسيخ التجانس العرقي والديني في المجتمع التونسي. كان عقد 2011-2021 م فترة تجريبية بالنسبة للتونسيين كافة، في خلالها أدركوا عدم وجود علاقة سببية تربط تغيير النظام بتحقيق المطالب الاجتماعية.

العامل الثاني هو الثقل الذي تحظى به نقابات العمال في المجال السياسي. بعد 2011 م، لعب الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان دوراً فعالاً في التأثير على كتابة الدستور. بوجه التحديد، فإن الاتحاد العام التونسي للشغل بمثابة قوة تحافظ على التوازن بين السلطات والتونسيون، وتمنع انتهاكات السلطات الصارخة.

إذن، الوعي السياسي لدى الشعب التونسي، بالإضافة إلى ثقل النقابات سيمكن تونس من اجتياز امتحان الديمقراطية. هذه مرحلة مشوقة في السعي وراء الحرية والعدالة، أو بالأحرى، السعي وراء ديمقراطية تونسية حقيقية غير منقوصة. هذا السعي يدرج الإنسان في أعلى مراتب التحرر والازدهار. ■

بأن حرية التعبير مهددة، وحذر من احتمال رجوع تونس إلى فترة الدكتاتورية.

من الواضح أن الطبقة السياسية تقوم بتحويل حدث عادي، مثل (احتجاج) إلى قضية تهدد أمن الدولة، وهذا ما يسمى بـ . Securitization الحقيقية هي أن استهداف السلطات للناشطين الحقوقيين أمر لا يتماشى مع جوهر دستور سنة 2014 م، إذ أن هذا الأخير يؤكد على أهمية احترام الحقوق الفردية. في المادة 31، يضمن الدستور حرية التعبير، لكن في الوقت نفسه، يذكر أنه لا يمكن ممارسة أي رقابة مسبقة على هذه الحرية. في الواقع، عنصر الرقابة المسبقة يشكل ثغرة بالنسبة للشعب لأنه يعطي صلاحيات عديدة للسلطات. إذن، السؤال الذي يطرح نفسه هو كالتالي: هل ستسقط ديمقراطية تونس ضحية لهذه التهديدات؟ هل سيتمكن المجتمع المدني من النجاح في امتحان الديمقراطية؟

لماذا ستتمكن تونس من النجاح؟

يمكن تعريف مفهوم النجاح حسب النطاق التونسي كالتالي: قدرة الشعب التونسي على تأكيد ديمقراطية النظام عن طريق السلم ودون الخضوع إلى تهديدات السلطات الأمنية. بإتباع هذا التعريف، هناك عاملين أساسيين سيمكنان تونس من النجاح. العامل الأول هو مسألة الوعي السياسي؛ حيث ساهمت ثورة الياسمين في تعزيز الوعي السياسي لدى الشعب التونسي. في 2011 م، لم تنتظر تونس تدخل أي طرف لتغيير نظام بن علي. نعني



محتوى يمس الأمن العام وصورة الجمهورية. البعض منهم كان قد انتقد عنف الشرطة عن طريق الكاريكاتور، وسائل التواصل أو الاحتجاج، في حين أن البعض الآخر انتقد الصعوبات التي تواجهها الحكومة في خلق فرص العمل وتقليص حجم التفاوت الطبقي. على سبيل المثال، تم اعتقال الناشط الحقوقي عماد بن خود في أكتوبر 2020 م بسبب نشر رسماً كاريكاتورياً للشرطة. أيضاً، حكم على أنيس مبروكي بأربعة أشهر سجناً لأنه انتقد احتقار السلطات للطبقة الفقيرة في مدينة طبرية التي تود الاستفادة من المساعدة المالية (في نطاق كوفيد-19). اجابة على هذه التطورات، صرح محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين،